المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution *for* Human Rights
مملكة البحرين- Kingdom of Bahrain

المؤتمر الدولي :"قانون العقوبات والتدابير البديلة:
تجربة نوعية في التشريع الجنائي"
International Conference: "Alternative Sanctions and Measures
Law: Qualitative Experience in Criminal Legislation."
27-28 Sep. 2022 سبتمبر 2022

التحديات التي تواجه المحكوم عليهم في تطبيق القانون

إعداد المحامية
ندى علي الرياشي

التحديات
التوصيات

العقوبات البديلة

- العمل في خدمة المجتمع
- الإقامة الجبرية في مكان محدد
- حظر إرتياد مكان أو أماكن محددة
- الخضوع للمراقبة الإلكترونية
- حضور برامج التأهيل والتدريب
- إصلاح الضرر الناشئ عن الجريمة

العمل في خدمة المجتمع

عقوبة العمل في خدمة المجتمع هي الأكثر تطبيقا في مجال العقوبة البديلة والأنجع في الإدماج المجتمعي والمحافظة على عمل المحكوم عليه والترابط الأسري

إحصائيات النيابة العامة

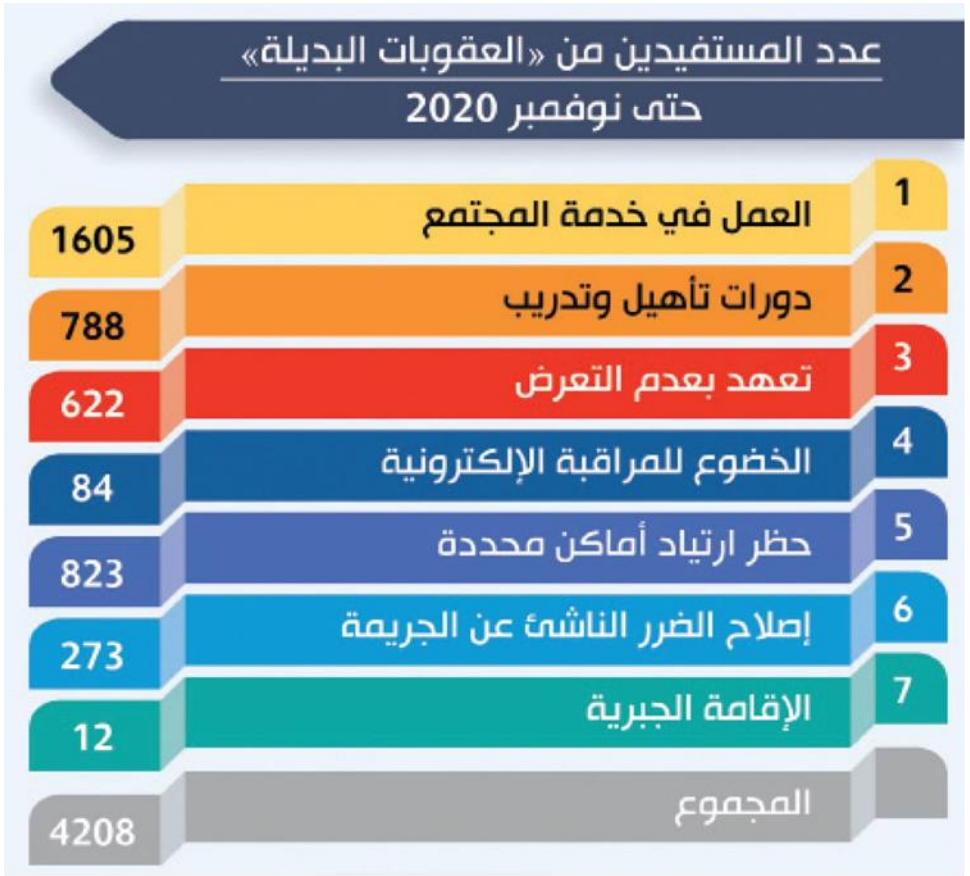

إحصائيات وزارة العدل

التحديات

الأعمال المدرجة في عقوبة العمل في خدمة المجتمع تتناسب

–مع طبيعة المحكوم عليهم من الذكور دون الإناث

جدول جهات العمل في خدمة المجتمع وأنواع الأعمال التي تُمارس فيها

قرار رقم (126) لسنة 2021

الرقم	نوع الوظيفة	الجهة الحكومية
1	فني	وزارة الصحة
2	عامل	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية
3	مُنظف	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية
4	عامل شغيل	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية
5	مُساعد صيانة	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية
6	مُساعد بستاني	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية
7	مُوظف استقبال	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية
8	مُراسل	وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني
9	عامل مناولة	وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني
10	طباع	وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني
11	عامل مسح ميداني	وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني
12	مُختص صيانة عامة	وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني
13	عامل طرق	وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني
14	عامل مختص بأخذ القياسات	وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني
15	مُنظف	وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني
16	عامل في شبكات الصرف الصحي	وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني
17	عامل مختص بالتنظيف الروتيني لشبكات مياه الأمطار	وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني
18	عامل مختص بالفحص الروتيني للوحات التحكم	وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني
19	عامل مختص بالتنظيفات العامة لمحطات المعالجة لمياه الصرف الصحي	وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني
20	عامل مختص بالتنظيف الروتيني لمصنع تجفيف الحمأة	وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني

الجدول جزء من القرار وليس القرار ككل حيث ان عدد الأعمال المدرجة تصل الى 146

بالنظر للواقع العملي

نرى أن عقوبة العمل في خدمة المجتمع تعارض عمل المحكوم عليه الأساسي

حيث أن عدد ساعات العقوبة هي ثماني ساعات يوميا

العقوبات البديلة لا تمس العقوبات الفرعية كالإبعاد ، إلا أنه بالنظر إلى الواقع العملي قد يحدث تعارض بين العقوبة البديلة والفرعية

فعلى سبيل المثال إذا تم الحكم على المتهم بالحبس لمدة سنة واستبدال العقوبة بالعمل في خدمة المجتمع ، ومن ثم إبعاده نهائيا عن البلاد فتقوم هنا عدة فرضيات تعرقل سير العقوبة البديلة وتجعل القاضي يصرف النظر بداية عن سن العقوبة البديلة وتفضيل العقوبة الأصلية ؛ لتفادي الإشكاليات في التنفيذ ، فالمحكوم عليه بعقوبة الإبعاد سيبقى في حبس الترحيل سواء أكان منفذ لعقوبة الحبس ، أم لعقوبة بديلة وقد تتمسك الجهة الإدارية بعدم السماح له بتنفيذ العقوبة البديلة بوصفه يواجه عقوبة الإبعاد فيخشى هروبه وإقامته بشكل غير مشروع في البلاد مما ينتج جريمة أخرى ، لذلك يجب أن لا يعهد للسلطة الإدارية بالتدخل في تنفيذ العقوبة البديلة

مادة (17)

تسري على العقوبة البديلة الأحكام المقرَّرة قانوناً للعقوبة الأصلية للجريمة

ولا يخُلُّ توقيع العقوبة البديلة بتنفيذ العقوبات الفرعية

التوصيات

أوصي وزارة العدل بإنشاء لجنة تسمى(اللجنة التنفيذية لعقوبة الخدمة المجتمعية)، يكون من اختصاصها الآتي :

تلقي طلبات القطاع العام والخاص الراغب في الإسهام بتنفيذ هذه العقوبة	اللجنة التنفيذية لعقوبة الخدمة المجتمعية
التنسيق مع القطاعين بشأن الأعمال المطروحة بما يعزز تكافؤ الفرص بين الجنسين ومناسبة العمل لسن المحكوم عليه وعمله الأصلي	
سن الاقتراحات التي من شأنها تطوير الخدمة المجتمعية	

اللجنة التنفيذية لعقوبة الخدمة المجتمعية

عقد دورات ومؤتمرات للمجتمع المدني لتعزيز قيمة عقوبة الخدمة المجتمعية في المجتمع وثقافة العقوبة البديلة ، مما يسهم في تقبل المجتمع للمحكوم عليهم

متابعة سير العقوبة مع السلطات الإدارية المختصة والإشكاليات التي قد تحصل (وفقا لما تطرقنا سلفا) ورفع الأمر لقاضي تنفيذ العقاب فورا

ولا ينال من ذلك ممَّا قررته أحكام المادة 15 من قانون رقم 18 لسنة 2017 والتي أعطت الاختصاص لإدارة تنفيذ الأحكام بوزارة الداخلية ، حيث إن عقوبة الخدمة المجتمعية الأكثر تطبيقا في مجال العقوبات البديلة و من خلال تطبيقها ظهرت الكثير من الإشكالات كما أسلفنا فيجب إعطاء هذه العقوبة لمكانتها أهمية خاصة

نص المادة 15(تتولى الجهة المعنية بوزارة الداخلية تحت إشراف النيابة العامة متابعة تنفيذ العقوبات البديلة، ويصدر قرار من وزير الداخلية بتحديد الجهة المعنية بالوزارة وآلية التنفيذ)

تقليل عدد ساعات العمل في خدمة المجتمع بواقع ثلاث ساعات يوميا

تعديل مسمى عقوبة (إصلاح الضرر الناشئ عن الجريمة) إلى (رد الشيء إلى أصله) وذلك حتى لا يختلط بالتعويض عن الضرر الذي تقضي به المحكمة في الدعوى المدنية التبعية

كما نوصي المشرع البحريني بالأخذ بنظام تأجيل النطق بالعقوبة وسنه في قانون الإجراءات الجنائية – الفصل العاشر – الحكم ، وذلك بإضافة المادة على النحو الآتي:

مادة " مقترحة "

إذا اتهم شخص بجريمة تستوجب الحبس ، جاز للمحكمة إذا رأت من أخلاقه أو ماضيه أو سنه أو الظروف التي ارتكبت فيها جريمته، أو تفاهة هذه الجريمة ما يبعث على الاعتقاد بأنه لن يعود إلى الإجرام ، بأن تقرر الامتناع عن النطق بالعقاب ، وتكلف المتهم بتقديم تعهد بكفالة شخصية أو عينية أو بغير كفالة ، يلتزم فيها مراعاة شروط معينة والمحافظة على حسن السلوك المدة التي تحددها المحكمة على ألا تتجاوز السنتين ، وللمحكمة أن تقرر وضعه خلال هذه المدة تحت رقابة شخص تعينه ، ويجوز لها أن تغير هذا الشخص بناء على طلبه وبعد إخطار المتهم بذلك .

إذا انقضت المدة التي حددتها المحكمة دون أن يخل المتهم بشروط التعهد، تُعدُّ إجراءات المحاكمة السابقة كأنها لم تكن.

أما إذا أخل المتهم بشروط التعهد، فإن المحكمة تأمر بناء على طلب سلطة الاتهام أو الشخص المتولي رقابته أو المجني عليه بالمضي في إجراءات المحاكمة وتقضي عليه بالعقوبة عن الجريمة التي ارتكبها وبمصادرة الكفالة العينية إن وجدت.

ونوصي المشرع البحريني بإضافة " التعويض وإصلاح الضرر " كتدبير من التدابير البديلة المنصوص عليها في نص المادة (18) من قانون العقوبات والتدابير البديلة على النحو الآتي :

مادة " مقترحة "

لعضو النيابة العامة أو القاضي –بحسب الأحوال – أنْ يُلزِم المتهم بواحد أو أكثر من التدابير البديلة التالية بدلاً من الحبس الاحتياطي:

أ) الإقامة الجبرية في مكان محدَّد.

ب) الحضور لمركز الشرطة في أوقات محدَّدة.

ج) حظْر ارتياد مكان أو أماكن محدَّدة.

د)التعهُّد بعدم التعرُّض أو الاتصال بأشخاص أو جهات معيَّنة.

هـ) الخضوع للمراقبة الإلكترونية.

و) التعويض و إصلاح الضَّرر الناشئ عن الجريمة .

ويكون تنفيذ هذه التدابير البديلة وِفْقاً لِما هو متَّبع في تنفيذ العقوبات البديلة الواردة في المواد (4) و(5) و(6) و(7) من هذا القانون .